

# استثمار كورونا يكشف تجار الأزمة الصحية في تونس

## شيوخ مناخ الفساد ينعش التجاوزات ويعمق الاختلالات



### أوجاع الناس تباع بالمزاد

ورغم تشديد الجزائر للتشريعات لمواجهة تهريب الأدوية إلا أن القوانين في تونس تظل غير عسيرة في ما يتعلق ببيع المخالفين.

وبالنسبة لارتفاع كلفة الأدوية عزاء عميرة ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية وهبوط قيمة العملة المحلية الدينار، لافتا إلى أن الأجانب حين يأتون إلى تونس يجدون الأسعار مناسبة جدا مقارنة ببلدانهم.

وفي السنوات الماضية تم كشف العديد من الملفات حول تورط صياولة وكواد طبية في تسهيل عمليات تهريب وبيع أدوية إلى الخارج، ما أدى إلى اعتقالها في تونس، وانتعشت هذه التجارة خصوصا في المناطق الحدودية.

وحسب خبراء تتحمل الدولة مسؤولية كل هذه التجاوزات، حيث أن شيوخ مناخ الفساد وتسلسل التجاوزات إلى كافة مفاصل الدولة شجع على استفحال الأنشطة المتنوعة والتجارة بأوجاع الناس وحرمان المواطنين من الأدوية. وتشير تقارير وأبحاث عن الفساد في تونس إلى أن أصل داء كل الخراب الاقتصادي والدمار الاجتماعي هو انعدام الحوكمة وانتشار سياسة التضامن القطاعي التي تمنع المحاسبة خصوصا في القطاعات الحساسة كالصحة والتعليم.

ورغم إعلان الحكومات في العديد من المناسبات عن خطط لمحاربة الفساد لإبرائها أنه عميق للتنمية إلا أن كل المخطط تصطبغ بصراعات نفوذ وتضارب مصالح ينعمان كل جهود الإصلاح بمتجاوزي القانون في كافة القطاعات، الأمر الذي يجر الدولة إلى منغرج الأزمات الاقتصادية المتواصلة.

وفي سياق افتقاد الأدوية أكد عميرة أن "ازدياد الطلب على الفيتامينات والمكونات غير العضوية كالحديد والنحاس تسبب في نقص هذه المواد من السوق".

وحول إشكالية انقطاع الأدوية أوضح نقب الصبالة تناقضات وخفايا تحيط بهذا الملف الحارق قائلا "انقطاع الأدوية لم يكن أبدا بسبب كورونا بل هو نتيجة لأمرين: الأول تعطل شحنات المواد الأولية من الأسواق الهندية والصينية، حيث أن الهند في حالة حجر صحي. أما الأمر الثاني فيتعلق بإشكالية محلية وهي ارتفاع ديون الصيدلية المركزية وانخراط توارثاتها المالية ما دفع العديد من الشركات الأجنبية إلى التهدد بقطع تزويد تونس بالأدوية".

أما في ما يتعلق بالتهريب تساءل عميرة بقوله إن "الإشكالات الحقيقية يكمن في كيف نعرف التهريب"، مشيرا إلى أن "تهريب أدوية لتأمين صحة احتياجات الجيران الليبيين، خصوصا مع النقص في أدوية الأمراض السرطانية في ليبيا والجزائر، هل يندرج في سياق التهريب".

والأدوية المنقوصة في تونس من الجزائر وليبيا يعتبر بدوره تهريبا"، مشددا على أن "التهريب أمره محسوم في تهريب المواد المدعمة والمخدرة ووقف فارق السعر غير أن بقية الأدوية أشكك في كونها تهريبا".

وينتقد العديد من الخبراء في المجال الفجوة التشريعية في القوانين التونسية، حيث يغيب تعريف مفصل لفهوم التهريب. كما توجد العديد من التناقضات بين الواجب الإنساني لمساعدة شعب أو فئة تحتاج العلاج والتجاوز القانوني.

فيه أوصى جميع الكوادر الصحية من المصابين بكوفيد - 19 باستئناف عملهم بعد انقضاء مدة 15 يوما دون التحقق من شفائهم نظرا لندرة وافتقاد التحاليل.

واشكك العديد من المصابين بغايروس كورونا في تونس من نقص الأدوية والمكملات الغذائية خصوصا الفيتامينات في الصيدليات، حيث حملت أوساط شعبية واجتماعية المسؤولية لقصور الدولة في مواجهة مهربي وتجار الأدوية.

وتسبب حالة من الشكوك داخل الأوساط الاقتصادية والاجتماعية في تونس في مصداقية بعض التحاليل الطبية التي تقع تحت طائلة بعض المخابر التي تتجاوز القانون.

وشهدت أسعار التحاليل المخبرية ارتفاعا صارخا حيث كانت مجانية مع بداية الأزمة لترتفع في ما بعد إلى نحو 400 دينار وتحت شروط مجحفة.

ويقول أحمد (35 سنة) لـ"العرب" بنبذة تالم شديدة إنه قام بكشف مخبري في أحد المخابر الخاصة وأعلموه بأنه مصاب بالفايروس ليقوم عقب ذلك بجلب كامل أفراد عائلته للقيام بالتحاليل ولكنهم فوجئوا بإعلامهم بأن نتائجهم سلبية ووقع خطأ تقني عند إرسال النتائج عبر البريد الإلكتروني.

ويشكك أحمد في هذه الرواية بقوله "أنا متأكد أن مثلي كثيرون ممن تعرضوا لعملية تحيل.. هؤلاء يريدون استغلال الأزمة لتنمية أرباحهم عبر الاستثمار في مخاوف الناس وأوجاعهم".

وتقول طبيبة مخصصة في جراحة القلب بأحد المستشفيات العمومية رفضت الكشف عن اسمها في تصريح لـ"العرب" إن "المستشفى الذي تشتغل

مثل فايروس كورونا فرصة لانتعاش تجارة الأزمة الصحية في تونس حيث كان مناسبة لأصحاب المخابر الخاصة للتلاعب بأسعار التحاليل لزيادة أرباحهم مستغلين أوجاع ومخاوف المواطنين، الأمر الذي يسلب الضوء على فقااعة الفساد التي غدت كل الاختلالات التي يعانيها القطاع الصحي إلى جانب معضلة الأزلية تهريب الأدوية.

سناء عدوني  
صحافية تونسية

تونس - سلطت جائحة كورونا الضوء على أمراض وعلل تخر المنظومة الصحية في تونس حيث كشفت عن شبكات المخابر المتلاعبه بأسعار التحاليل ما أعلن فضلا جديدا من فصول اختلالات وهنات قطاع الصحة العامة جراء الفساد وغياب المحاسبة.

تزايدت تدمر التونسيين من ندرة التحاليل الطبية المخصصة للكشف عن فايروس كورونا وكثرة الأخطاء والتلاعب في نتائج العينات. وتقول سارة (28 سنة) التي أجرت تحليلا في المستشفى العسكري بتونس لـ"العرب" إنها "حصلت على نتيجة سلبية في أحد المستشفيات العامة في حين حصلت على نتيجة إيجابية في تحليل بأحد المخابر الخاصة".

وقال أزغور خلال المقابلة "نحن في لحظة محورية حيث توجد آمال في أن اللقاح يمكن أن يسرع من التعافي الاقتصادي، ولكن هناك أيضا تحديات مع خطر حدوث موجة ثانية من فايروس كورونا المستجد".

ولبنان هو أكثر البلدان تضررا في المنطقة، حيث يواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية (1975-1990) متسببة بتراجع العملة المحلية مقابل الدولار وتضاعف نسبة الفقر إلى أكثر من نصف عدد السكان ونزوح جماعي.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، يسير اقتصاد البلاد نحو الانكماش بنسبة 25 في المئة.

وحذر أزغور من أن "لبنان بحاجة إلى برنامج إصلاح شامل يعالج قضايا عميقة الجذور"، في وقت تواجه السلطة اتهامات بالفساد والمحسوبية. وأضاف "بالطبع هذا يتطلب من الحكومة المقبلة تسريع وتيرة الإصلاح الذي يجب أن يكون شاملا ومدعوما على نطاق واسع".

# صندوق النقد يطالب دول الشرق الأوسط بتنوع الاقتصاد

## كورونا يحدث أضرارا أعمق وأكثر استمرارية من أي مرحلة

دعا صندوق النقد الدولي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مضاعفة وتسريع الإصلاحات بهدف تحفيز الأنشطة وتنوع الاقتصاد في ظل الإشكاليات التي سببها فايروس كورونا عبر استنزاف كافة الموارد التقليدية للتمويل وخصوصا النفط.

لندن - حث صندوق النقد الدولي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تسريع الإصلاحات وجهود تنوع الاقتصاد في وقت تواجه فيه المنطقة الغنية بموارد الطاقة تحديات غير مسبقة بسبب فايروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط.

وفي آخر تحديث لتوقعاته الاقتصادية الإقليمية هذا الشهر، قال الصندوق إن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة سينكمش بنسبة 5 في المئة هذا العام مقارنة مع توقعات سابقة في يوليو بانكماش بنسبة 5.7 في المئة.

وقال أزغور خلال المقابلة "نحن في لحظة محورية حيث توجد آمال في أن اللقاح يمكن أن يسرع من التعافي الاقتصادي، ولكن هناك أيضا تحديات مع خطر حدوث موجة ثانية من فايروس كورونا المستجد".

ولبنان هو أكثر البلدان تضررا في المنطقة، حيث يواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية (1975-1990) متسببة بتراجع العملة المحلية مقابل الدولار وتضاعف نسبة الفقر إلى أكثر من نصف عدد السكان ونزوح جماعي.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، يسير اقتصاد البلاد نحو الانكماش بنسبة 25 في المئة.

وحذر أزغور من أن "لبنان بحاجة إلى برنامج إصلاح شامل يعالج قضايا عميقة الجذور"، في وقت تواجه السلطة اتهامات بالفساد والمحسوبية. وأضاف "بالطبع هذا يتطلب من الحكومة المقبلة تسريع وتيرة الإصلاح الذي يجب أن يكون شاملا ومدعوما على نطاق واسع".

## 6.6 في المئة نسبة انكماش اقتصادات البلدان النفطية مقابل 1 في المئة لاقتصادات غير النفطية

أما اقتصاد السعودية، الأكبر في العالم العربي، فسينكمش بنسبة 5.4 في المئة هذا العام. ويمثل هذا التوقع تحسنا طفيفا عن نسبة 6.8 في المئة التي كان أعلن عنها الصندوق في يوليو، حيث تعاني المملكة من تأثير انخفاض أسعار النفط وتبعات وباء فايروس كورونا المستجد خصوصا بعدما عُلقت أداء العمرة وقلصت أعداد الحجاج.

ومن أجل الحد من التأثير السلبي لهذه "الصدمة المزدوجة"، على الاقتصاد السعودي "تسريع عملية التنوع" المستمرة منذ 2016.

وتسببت النزاعات بارتفاع معدلات البطالة، التي تبلغ حاليا بين الشباب 26.6 في المئة وفقا لبيانات البنك الدولي. وفي مؤتمر صحفي عبر الفيديو الإثنين، قال أزغور إن تداعيات الفايروس قد تتسبب، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا، "في إحداث ضرر اقتصادي أعمق وأكثر استمرارية من أي مرحلة ركود سابقة نظرا لطبيعة الأزمة غير المسبوقة".

وتوقع أن تعود الحركة الاقتصادية في هذه المنطقة إلى طبيعتها "بعد عقد فقط"، مضيفا أن مصدري النفط قد يعانون من عجز إجمالي في ميزانياتهم بنحو 224 مليار دولار هذا العام.

وقال "ستتحمّل بعض البلدان تبعات هذا العجز المرتفع لنحو عام".



تزايد مخاطر الدول النفطية

# شركات سعودية تنضم إلى حملة مقاطعة تركيا

واشترطت وزارة التجارة المغربية أيضا على سلسلة متاجر "بيم" التركية المنتشرة في المغرب، التي تعتمد على بيع المنتجات التركية هناك، بأن يكون نصف المعرض في جميع متاجر "بيم" من إنتاج مغربي، وحذرت من أنه في حالة عدم الالتزام سيتم غلق 500 متجر تمتلكها العلامة التجارية التركية في المغرب.

وكان حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المغربي قد أعلن بداية العام الجاري عن خسارة مالية مغربية وصلت إلى ملياري دولار أميركي سنويا، في علاقات الرباط التجارية مع تركيا، معترفا بأن العجز في الميزان التجاري مع تركيا دفع الرباط إلى البحث عن طريق لإعادة النظر في العلاقات التجارية المغربية التركية.

وأقر المسؤول الحكومي بأن وزارته تصارب الشركات التي تريد إغراق الأسواق المغربية، معترفا بوجود مشكلة في قطاع السياح المغربي، بسبب تركيا. ووجه وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي اتهامها إلى تركيا بإغراق السوق المغربي بالأدوية ما تسبب في إلغاء فرص عمل للمغاربة.

الأيام القليلة الماضية نظرا للخسائر التي تسبب فيها الغزو التركي للأسواق المحلية المغربية.

وقررت الحكومة المغربية فرض المزيد من القيود على المنتجات المصنعة في تركيا لمدة خمس سنوات، كما فرضت الرباط قيودا صارمة على سلاسل المتاجر التركية في المغرب، وذلك من إغلاقتها حال عدم الالتزام بتلك القرارات التي تتخذها لتشجيع الصناعة المغربية.

وبمقتضى الإجراءات الجديدة ترتفع الرسوم الجمركية على المسوجات التي تحمل أختاما تركية بنسبة 90 في المئة. ونص الاتفاق أيضا على ألا يطبق الجانب المغربي أي رسوم أخرى ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية على الواردات ذات المنشأ التركي، باستثناء ما تتيحه المادتان 18 و19 من اتفاقية التبادل الحر بينهما.

وأثارت تصريحات للرئيس التركي، أدلى بها خلال تلك الزيارة، غضبا على مواقع التواصل الاجتماعي في السعودية، لاسيما قوله إن الجيش التركي الموجود في قاعدة عسكرية في الدوحة لكي يحافظ على استقرار دول الخليج. وكانت المغرب بدورها قد رجعت اتفاق التبادل التجاري مع أنقرة خلال

وعدم تقديم أي طلبات جديدة منها، مردفة أن البضائع الموجودة حاليا سيتم بيعها حتى نفاذ الكمية.

وأضافت أن ذلك القرار لن يؤثر في الخطة الاستراتيجية الموضوعة للشركة نظرا لتوافر البدائل الكثيرة من أشهر الماركات والمصانع الوطنية والعالمية من دول أوروبا وآسيا التي تتعامل معها المجموعة.

ونشطت دعوة جديدة لمقاطعة المنتجات التركية في الأسواق السعودية، بجانب دعوات وقف الاستثمار السعودي في تركيا، أو توجه السياح السعوديين إليها، خلال الأيام الماضية التي أعقبت زيارة الرئيس أردوغان إلى قطر التي تعد حليفًا وثيقًا لأنقرة، ومقاطعة الرياض منذ منتصف العام 2017.

وأثارت تصريحات للرئيس التركي، أدلى بها خلال تلك الزيارة، غضبا على مواقع التواصل الاجتماعي في السعودية، لاسيما قوله إن الجيش التركي الموجود في قاعدة عسكرية في الدوحة لكي يحافظ على استقرار دول الخليج. وكانت المغرب بدورها قد رجعت اتفاق التبادل التجاري مع أنقرة خلال

الرياض - أعلنت العديد من المؤسسات والشركات السعودية مقاطعتها للمنتجات والبضائع التركية، وذلك ردا على الحملة التركية على الرياض وتشمل قائمة الشركات التي انضمت للحملة مختلف القطاعات التجارية والصناعية السعودية.

وشددت الشركات التي أعلنت هذا القرار أنه يأتي للتضامن مع الحملة الشعبية لمقاطعة المنتجات التركية، واصفة هذا الإجراء بـ"الواجب الوطني".

وقالت "أسواق التميمي" في بيان إنها تعلن "إيقاف عمليات الاستيراد من تركيا، بما في ذلك عمليات الشراء المحلية للبضائع التركية، والبضائع التركية الموجودة حاليا بمخازن الأسواق سيتم بيعها حتى نفاذ الكمية".

وأضافت "تحرص أسواق التميمي على توفير المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية لجميع العوائل بأحاء مملكتنا الغالية".

فيما أوضحت "مجموعة القفاري" أنه تم توجيه جميع إداراتها بإيقاف استيراد جميع المنتجات التركية من دولة تركيا، وإيقاف التعامل مع جميع المصانع والعلامات التجارية التركية،

والتعامل مع المصانع والعلامات التجارية التركية،

والتعامل مع المصانع والعلامات التجارية التركية،